الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDPD/2015/IG.1/4(Part I)
6 February 2015
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الطاقة
الدورة العاشرة
عمّان، 22-23 آذار/مارس 2015

البند 5 (أ) من جدول الأعمال المؤقت

إدارة الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة

خطة التنمية لما بعد عام 2015 من منظور المنطقة العربية

موجز

من المتوقع أن يكون العام 2015 مفصلياً بالنسبة إلى مسار التنمية المستدامة، وأن يحفل بمشاورات دولية وإقليمية مكثفة من شأنها تحديد هذا المسار لغاية عام 2030. ومن المتوقع أيضاً أن تُعقد مفاوضات حكومية حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وحول مجموعة أهداف التنمية المستدامة التي ستحل محل الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أدّت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع شركائها الإقليميين، دوراً أساسياً في توصّل دولها الأعضاء إلى منظور عربي واضح حول قضايا التنمية المطروحة دولياً.

وانطلاقاً من أهمية مواكبة الدول العربية لهذه المساعي الدولية، وضرورة مشاركتهم فيها بفعالية، أعدّت الإسكوا هذه الوثيقة التي تتضمن معلومات حول التقدّم المحرز في التحضير لخطة التنمية لما بعد عام 2015 وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- المسارات الدولية	8-4	3
ثانياً- المسارات الإقليمية.....	17-9	5
ثالثاً- المسائل التي ينبغي أن تبحث فيها البلدان العربية خلال المفاوضات حول خطة التنمية لما بعد عام 2015	21-18	8
رابعاً- وجهة نظر المنطقة العربية بشأن أهداف وغايات الطاقة التي اقترحها الفريق العامل	24-22	9
المرفق- أنشطة الإسكوا الرامية إلى تنفيذ مقررات مؤتمر ريو+20 ومتابعة تنفيذها.....		12

مقدمـة

1- من المتوقع أن يكون العام 2015 مفصلياً بالنسبة إلى مسار التنمية المستدامة، وأن يحفل بمشاورات دولية وإقليمية مكثفة من شأنها تحديد هذا المسار لغاية عام 2030. ومن المتوقع أيضاً عقد مفاوضات حكومية حول خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، وحول مجموعة أهداف التنمية المستدامة التي ستحل محل الأهداف الإنمائية للألفية. ولما كانت المنطقة العربية تواجه تحديات جسيمة تعيق تقدمها نحو التنمية المستدامة، كان لزاماً عليها أن تواكب هذا المسار الدولي لضمان أن تلبي خطة التنمية لما بعد عام 2015 تطلعاتها وطموحاتها. وقد أدت الإسكوا، بالتعاون مع شركائها الإقليميين وعلى رأسهم جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، دوراً أساسياً في التوصل إلى منظور عربي محدد المعالم حول القضايا المطروحة دولياً.

2- وأطلقت الإسكوا برنامج عمل واسع النطاق (المرفق)، عملاً بالقرار 305(د-27) الصادر عن اللجنة في دورتها السابعة والعشرين (7-10 أيار/مايو 2012)، الذي طلب إلى الأمانة التنفيذية مساندة الدول الأعضاء في التعامل مع نتائج مؤتمر ريو+20. ومع إيلاء اهتمام خاص لقطاعات المياه والطاقة والبيئة في هذه الدول، حرصت الإسكوا على أن يشارك في كافة العمليات التشاورية التي نفذتها ضمن هذا البرنامج ممثلون عن الحكومات وكافة الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى ممثلين عن مجموعة من المنظمات العربية والخبراء وهيئات المجتمع المدني.

3- وتتضمّن هذه الوثيقة معلومات حول التقدم المحرز في مسارات الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة. وهي تتضمن في جزئها الأول عرضاً لأهم الإنجازات التي تحققت على المستويين الدولي والإقليمي، وفي جزئها الثاني التدابير المتوقع إنجازها. ويركز الجزء الثالث على المسائل التي يتعيّن أن تتناولها البلدان العربية خلال المفاوضات المقبلة بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 انطلاقاً من واقع المنطقة العربية وأولوياتها. أما الجزء الأخير، فيتضمن تحليلاً موضوعياً نقدياً، من منظور المنطقة العربية، حول قضايا الطاقة ضمن أهداف التنمية المستدامة باعتبارها تمثل أهمية إقليمية جوهرية.

أولاً- المسارات الدولية

4- أنشئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة عملاً بمقررات الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+20) المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"[(1)]. وإثر عملية تشاورية دولية مكثفة، اقترح الفريق العامل قائمة بأهداف التنمية المستدامة في 19 تموز/يوليو 2014[(2)] تضمنت 17 هدفاً و169 غاية (الجدول). وأدّت الدول العربية دوراً هاماً في العملية التحضيرية للمقترح، إذ شاركت ست دول عربية في الفريق العامل، كما كان لمجموعة الـ 77 والصين، التي عادةً ما تنسق دول المنطقة مواقفها معها، دور أساسي فيها أيضاً. وتميّز مسار صياغة مقترح أهداف التنمية المستدامة بانفتاح جميع الدول والمجموعات الرئيسية وشفافيتها، وجرت مشاورات مكثفة مع مجموعات متنوعة من الجهات. وجاءت مجموعة الأهداف والغايات المقترحة متكاملة وشاملة ومتوافقة نوعاً ما مع أولويات

(1) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 288/66، المستقبل الذي نصبو إليه، A/RES/66/288.

(2) https://sustainabledevelopment.un.org/focussdgs.html.

المنطقة العربية، لا سيما الفقر، وعدم المساواة، وضعف المؤسسات، وعدم المساواة بين الجنسين، ومحدودية سياسات المياه والطاقة والأمن الغذائي، وتغيّر المناخ.

الجدول- أهداف التنمية المستدامة حسب مقترح الفريق العامل

الرقم	الهدف
الهدف 1	القضاء على الفقر، بجميع أشكاله، في كل مكان
الهدف 2	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
الهدف 3	ضمان أنماط العيش الصحية والرفاهية للجميع في جميع الأعمار
الهدف 4	ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
الهدف 5	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الهدف 6	ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
الهدف 7	ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
الهدف 8	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
الهدف 9	إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار
الهدف 10	الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف 11	جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
الهدف 12	ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
الهدف 13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره(*)
الهدف 14	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
الهدف 15	حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
الهدف 16	التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد، من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
الهدف 17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

المصدر: تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة، A/68/970.

(*) مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن سبل التصدي لتغيّر المناخ على الصعيد العالمي.

5- وأكد التقرير التجميعي المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة في 4 كانون الأول/ديسمبر 2014 بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 والمعنون "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام 2030: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض"[3] على أن تقرير الفريق العامل سيكون أساساً للمفاوضات حول دمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام 2015. وأوضح هذا التقرير الترابط بين مسار تلك الخطة ومسارين دوليين آخرين بالأهمية نفسها، هما المسار الدولي الخاص بتمويل التنمية والمسار الدولي المعني بتغيّر المناخ. وبهذا الخصوص، سيشكل انعقاد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا،

(3) A/69/700.

أثيوبيا، في منتصف تموز/يوليو 2015، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ في باريس، فرنسا، في كانون الأول/ديسمبر 2015، حدثين بارزين ومؤثرين على مسار خطة التنمية لما بعد عام 2015.

6- وفي هذا التقرير التجميعي، شدد الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية اعتماد نهج إزاء خطة التنمية لما بعد 2015 يكون شاملاً للجميع ويفضي إلى التحوّل الحقيقي، وعلى أهمية وضع مقترح أهداف التنمية المستدامة في إطار عملية تشاورية شاملة للجميع. كما اقترح الإبقاء على الـ 17 هدفاً المقترحة، مع إمكانية إعادة ترتيب هذه الأهداف. واقترح ستة عناصر أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تتمحور حول كرامة الإنسان، وتمكين الناس، والرخاء، والحفاظ على كوكب الأرض، والعدل، والشراكة، منوهاً بأهمية دور اللجان الإقليمية، بما فيها الإسكوا، في هذه العملية. كذلك، ركز التقرير على عدة مبادئ لتحقيق خطة التنمية الجديدة، منها القضاء على اللامساواة في جميع المجالات، وضمان احترام حقوق الإنسان وفق المعايير الدولية، وبناء السياسات على بيانات وأدلة موثوقة.

7- وتبدأ المفاوضات الخاصة بخطة التنمية لما بعد عام 2015 في مطلع العام 2015، وتستمر لغاية اعتماد هذه الخطة خلال مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في الفترة 25-27 أيلول/سبتمبر 2015 في نيويورك. وقد وُضع جدول زمني مبدئي يتضمن ثماني جلسات تفاوضية تمتد من 19 كانون الثاني/يناير 2015 إلى نهاية تموز/يوليو 2015. ومن المتوقع أن تصدر عن هذه القمة وثيقة ختامية تتضمن المكونات الأربعة التالية: إعلان خطة التنمية لما بعد عام 2015؛ أهداف وغايات التنمية المستدامة؛ وسائل التنفيذ، بما في ذلك نقل التكنولوجيا والشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة؛ وإطار المتابعة ومراجعة التنفيذ.

8- وعُقدت الدورة الثالثة للمنتدى السياسي العالمي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي أنشئ عملاً بقرارات مؤتمر ريو+20 ليحل مكان لجنة التنمية المستدامة، في الفترة من 26 حزيران/يونيو إلى 8 تموز/يوليو 2014، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. وقد ركز المنتدى في دورته الثالثة على موضوع تعزيز التكامل والتنفيذ والمراجعة، وعلى دور المنتدى والمنظمات الإقليمية والجهات الوطنية في رصد وتقييم التقدم باتجاه خطة التنمية لما بعد 2015، وذلك في إطار عملية طوعية ومتعددة المستويات.

ثانياً- المسارات الإقليمية

9- ساندت الإسكوا البلدان العربية في مواكبة المسارات الدولية والتوصل إلى منظور عربي حول أهداف التنمية المستدامة انطلاقاً من خصوصيات المنطقة وأولوياتها التنموية. وشكل الاجتماع الأول للمنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، الذي عقد في عمّان في الفترة من 2 إلى 4 نيسان/أبريل 2014، محطة هامة جرت خلالها مناقشة أهداف التنمية المستدامة من منظور عربي[4]. وكانت المشاورات حول هذه الأهداف قد انطلقت في اجتماع نظمته الإسكوا وشركاؤها في تونس في عام 2013، حضره ممثلون عن البلدان الأعضاء ومجموعة من الخبراء وممثلي المجتمع المدني.

(4) الإسكوا (2014)، أهداف التنمية المستدامة: منظور عربي، E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/1.

10- وأعدّت الإسكوا تقريراً عن الاجتماع الأول للمنتدى العربي رفعته إلى المنتدى السياسي العالمي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. كما عرضت أهم الاستنتاجات والتوصيات التي خلص إليها هذا الاجتماع خلال نشاط جانبي نظمته في نيويورك في 1 تموز/يوليو 2014 تحت عنوان "التكامل العربي: تغيير تحوّلي من أجل التنمية المستدامة". وأسهم هذا النشاط، الذي حضره عدد من ممثلي البعثات العربية الدائمة لدى الأمم المتحدة وممثلي جامعة الدول العربية، في تسليط الضوء على قضايا المنطقة العربية. وحظيت مسألة التحول من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة باهتمام كبير. فقد أنشئ فريق عامل تحت مظلة آلية التنسيق الإقليمي، تشارك الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في رئاسته، مهمته العمل خلال المرحلة الانتقالية على تبادل المعلومات المتوفرة عن التحضيرات الإقليمية لخطة التنمية لما بعد عام 2015 وإعداد الوثائق والتقارير المتصلة بذلك.

11- وبناءً على طلب الأمين العام للأمم المتحدة، نظمت الإسكوا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية وشركاء آخرين، الاجتماع التشاوري العربي حول إطار المتابعة بخصوص خطة التنمية لما بعد عام 2015 والمساءلة بشأنها (تونس، 15-16 أيلول/سبتمبر 2014). وأكّد الاجتماع على أهمية وجود إطار إقليمي للمتابعة، لا سيما وأن معظم بلدان المنطقة تواجه التحديات نفسها ويمكنها أن تحقق تقدماً أكبر في التصدّي لها إذا ما قامت بذلك مجتمعة.

12- وشدّد المشاركون في الاجتماع على أن الاحتلال والإرهاب يشكّلان عائقين حقيقيين أمام التنمية، ولا يمكن في أي حال من الأحول استثناؤهما من التحديات التي قد تعوّق تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015. واتفق الجميع على أهمية إرساء آلية فعالة على عدة مستويات من أجل التقييم والمتابعة والمساءلة بشأن الخطة المرتقبة، وعلى أهمية الاسترشاد بأفضل التجارب الدولية والإقليمية وبناء قدرات كل أصحاب المصلحة في هذا المجال. ورأى المشاركون أن المنطقة العربية لن تنطلق من الصفر في بناء القدرات في مجال المساءلة، وأنه يتعيّن استنباط الحلول بناءً على تجارب الدول العربية في رصد ومتابعة وقياس تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقدّمت الإسكوا ملخصاً عن الاجتماع واستنتاجاته وتوصياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ليكون بمثابة مساهمة يُضمّنها في تقريره التجميعي ومرجعاً يمكن الاسترشاد به في المداولات الحكومية الدولية.

13- وحظي موضوع التحضير لخطة التنمية لما بعد 2015 باهتمام مختلف المجالس الوزارية العربية التابعة لجامعة الدول العربية، وخاصة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب باعتباره المعني بالتنسيق في هذا الملفّ. ونظّم المجلس المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية الذي صدر عنه توصيات بشأن التحرّك العربي المطلوب لعام 2015 وما بعده (القاهرة، 2-3 كانون الأول/ديسمبر 2012). واعتُمدت هذه التوصيات في قرار صادر عن القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة المنعقدة في الرياض في كانون الثاني/يناير 2013. وتنفيذاً لقرار القمة، نظّم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في عمّان يومي 10 و11 أيار/مايو 2014 مؤتمراً وزارياً صدر عنه إعلان بشأن "أولويات المنطقة العربية للتنمية الشاملة والمستدامة ما بعد 2015". وتضمن الإعلان خمس عشرة أولوية تنموية للمنطقة العربية. واستكمل المجلس جهوده بتنظيم مؤتمر وزاري في شرم الشيخ في الفترة من 27 إلى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2014 حُدّدت خلاله غايات لكلّ من الأولويات العربية وأدرجت ضمن مصفوفة، اعتمدها المجلس في دورته الرابعة والثلاثين المنعقدة في شرم الشيخ في الفترة من من 20 إلى 22 كانون الأول/ديسمبر 2014.

14- وعبّرت المنطقة العربية بوضوح عن أولوياتها بالنسبة لخطة التنمية لما بعد 2015 في عدد من الإعلانات والوثائق الحكومية، منها: إعلان القاهرة حول مؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام 2014 الصادر في

حزيران/يونيو 2013، وإعلان القاهرة حول خطة التنمية للمرأة لما بعد 2015 الصادر في شباط/فبراير 2014، والإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة الذي أقرّه مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الاستثنائية المنعقدة في الغردقة يومي 14 و15 حزيران/يونيو 2014.

15- وستواصل الإسكوا خلال المرحلة المقبلة مواكبة المسارات الدولية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام 2015. ومن المقرر أن تنظم، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبالتعاون مع جامعة الدول العربية، الاجتماع الثاني للمنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، المزمع عقده في الفترة من 5 إلى 7 أيار/مايو 2015، باستضافة كريمة من مملكة البحرين. ويهدف الاجتماع إلى دعم التحضيرات الإقليمية للدورة الثالثة للمنتدى السياسي الدولي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة المزمع عقده في نيويورك في الفترة من 26 حزيران/يونيو إلى 8 تموز/يوليو 2015. ومن المتوقع أن يسهم في بلورة موقف عربي موحّد وتوصيات متفق عليها تقدمها الدول العربية خلال المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المزمع عقده في أديس أبابا، أثيوبيا، في الفترة من 13 إلى 16 تموز/يوليو 2015.

16- وتعمل الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تحت مظلة جامعة الدول العربية، على إعداد النسخة الأولى من التقرير العربي حول التنمية المستدامة، الذي سيحاكي التقرير العالمي للتنمية المستدامة. ويستند التقرير العربي إلى مجموعة واسعة من الأوراق الهامة التي تتناول قضايا محورية بالنسبة إلى التنمية المستدامة في المنطقة، مثل الحوكمة ونظم التخطيط ومؤسسات التنمية المستدامة والتمويل والتكنولوجيا والإحصاء ومقاربات النوع الاجتماعي. كما تتضمّن الأوراق تقارير وطنية للتنمية المستدامة أعدتها مجموعة من البلدان العربية التي تطوعت للمشاركة في هذا المجهود التجريبي، وهي الأردن وتونس والسودان ولبنان والمغرب واليمن. كما ساهمت معظم مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وأيضاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد أوراق قطاعية حول مواضيع أهداف التنمية المستدامة المقترحة التي تهم المنطقة العربية.

17- ومن أهم الأنشطة المقررة للعامين 2015 و2016 والمتصلة بخطة التنمية لما بعد عام 2015 ما يلي:

(أ) عقد المؤتمر العربي الرفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً: نحو العدالة والمساواة للنساء في المنطقة العربية (القاهرة، 2-3 شباط/فبراير 2015)؛

(ب) تنظيم الاجتماع الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المزمع عقده في عام 2016؛

(ج) إطلاق المشروع الإقليمي حول الإحصاءات في سياق التحضير لخطة التنمية لما بعد 2015، واقتراح مسح عربي موحد، بغرض دعم قدرات الدول العربية في قياس العديد من المؤشرات المقترحة؛

(د) إصدار دراسة حول الفقر المتعدد الأبعاد في الدول العربية وسبل قياسه، تمهيداً لإصدار تقرير الفقر العربي في عام 2016؛

(هـ) إصدار تقرير حول تطلعات التنمية العربية بحلول عام 2030 يتناول العديد من القضايا المتصلة بأهداف التنمية المستدامة؛

(و) إصدار تقرير فني حول توجهات سياسات الطاقة في المنطقة العربية، وتقرير حول أمن الطاقة والتعاون والتكامل الإقليميين في المنطقة العربية.

ثالثاً- المسائل التي ينبغي أن تبحث فيها البلدان العربية خلال المفاوضات حول خطة التنمية لما بعد عام 2015

18- بعد صدور مقترح الفريق العامل بشأن أهداف التنمية المستدامة، أصدرت الإسكوا مذكرة سلطت فيها الضوء على قضايا هامة لم يتناولها الفريق في مقترحه بشكل يعكس شواغل المنطقة العربية وتطلعاتها، لا سيما تلك التي أعرب عنها المشاركون خلال العمليات التشاورية الإقليمية. وقدمت الإسكوا هذه المذكرة إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الرابعة والثلاثين التي عُقدت في شرم الشيخ في الفترة من 20 إلى 22 كانون الأول/ديسمبر 2014. وقام المجلس باعتماد هذه المذكرة، إلى جانب إعلان شرم الشيخ ومصفوفة الأولويات الصادرَين عن المؤتمر الوزاري حول بلورة أهداف وغايات التنمية العربية لما بعد عام 2015 (شرم الشيخ، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2014).

19- وتتناول المذكرة قضايا هامة من المقترح أن تبحث فيها البلدان العربية في المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 التي ستنطلق في مطلع عام 2015، منها ما يلي:

(أ) إنهاء الاحتلال: تطرّقت ديباجة الوثيقة إلى الحق في تقرير المصير. إلا أن الهدف 16 لم يتضمن أية غاية واضحة وخاصة بالقضاء على جميع أشكال الاستعمار والاحتلال، بالرغم من أن إنهاء الاحتلال هو من الأولويات التي حددتها الدول العربية خلال المشاورات؛

(ب) النازحون واللاجئون: مع تزايد أعداد النازحين الداخليين واللاجئين في المنطقة العربية ومعاناتهم، ينبغي التعاطي مع موضوع النزوح باعتباره أولويةً رئيسية، شأنه شأن الأولويات الأخرى، لا سيما وأن المقترح الحالي ضمن الهدف 16 لا يتضمن أية غاية متصلة بالنزوح؛

(ج) مكافحة الإرهاب: تمّ الاكتفاء بتضمين الهدف 16 غاية حول بناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب، من دون اقتراح أية سبل لمكافحة أسبابه وجذوره؛

(د) المرأة وحل النزاعات: لم ترد في الوثيقة أية غاية خاصة بدور المرأة في حل النزاعات؛

(هـ) سيادة القانون الدولي: تمّ الاكتفاء بغاية "تعزيز" سيادة القانون الدولي بدلاً من تحتيم احترامه؛

(و) الشراكات الإقليمية: لم يتطرق المقترح إلى ضرورة التكامل الإقليمي وأهمية بناء شراكات إقليمية لتعزيز التنمية المستدامة؛

(ز) آليات التنفيذ: لم تعطِ الوثيقة أهمية كافية للغايات المتصلة بآليات التنفيذ؛

(ح) التمويل ونقل التكنولوجيا والتجارة: استُخدمت في صياغة الهدف 17 لغة ضعيفة وغير واضحة، ومصطلحات عامّة مثل "تعزيز" و"تقليص" لا تمثل غاية معينة ودقيقة. وبما أن توفر آليات للتنفيذ هو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، على اختلاف احتياجاتها، فلا بد من تضمين غايات محددة توضح ما يلي: أهمية دور المجتمع المدني باعتباره لاعباً رئيسياً في التنمية، وذلك تماشياً مع استنتاجات

وتوصيات سلسلة من الاجتماعات والإعلانات العربية؛ أهمية إصلاح نظام الحوكمة العالمية، وتعزيز مشاركة الدول النامية في مؤسسات إدارة الشؤون العالمية؛ ضرورة إرساء نظام تجاري عالمي يعزز التنمية في البلدان النامية؛ ضرورة صياغة غايات محددة تتصل بإنتاج ونشر بيانات مفصلة تساعد على رصد التقدم وضمان المساءلة والشفافية ووضع السياسات المبنية على الأدلة.

20- ركز التقرير التجميعي الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة على ثمانية مبادئ ينبغي الوفاء بها لتحقيق خطة التنمية المرتقبة. ويمثل تطبيق هذه المبادئ، من المنظور العربي، تحدّياً حقيقياً للمنطقة العربية التي ما زالت تعاني من الاحتلال الأجنبي لجزء من أراضيها، وتعاني من عدم الاستقرار والإرهاب في عديد من دولها. ومن هذه المبادئ معالجة عدم المساواة في جميع المجالات؛ وضمان احترام وتكريس حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية واستناد كل التحليلات على البيانات الموثوقة والأدلة؛

21- ومع أن التقرير التجميعي أشار إلى القضاء على التمييز العرقي والاستعمار الأجنبي باعتباره من أهم إنجازات العصر، فهو لم يأتِ على ذكر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أو على التمييز الديني والعرقي اللذين تمارسهما السلطات الإسرائيلية.

رابعاً- وجهة نظر المنطقة العربية بشأن أهداف وغايات الطاقة التي اقترحها الفريق العامل

22- تضمن مقترح الفريق العامل بشأن أهداف التنمية المستدامة هدفاً خاصاً بالطاقة (الهدف السابع)، التي تُعتبر أمراً حيوياً بالنسبة للمنطقة العربية، نظراً للتحديات التي تواجهها هذه المنطقة في إدارة مواردها الطبيعية وتحقيق أمن الطاقة في ظل متغيّرات إقليمية ودولية تؤثر على سوق وسعر الطاقة. ولذلك، يجب تحليل الهدف والغايات المتصلة به بشكل موضوعي وخصوصاً من منظور المنطقة العربية. وينص الهدف السابع على ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة، ويتضمن الغايات التالية:

7.1- ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة بأسعار معقولة، ويمكن الاعتماد عليها، بحلول عام 2030؛

7.2- زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي بحلول عام 2030؛

7.3- مضاعفة المعدل العالمي لتحسين كفاءة الطاقة بحلول عام 2030؛

7.أ- تعزيز التعاون الدولي لتسهيل الوصول إلى بحوث الطاقة النظيفة وتكنولوجياتها، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، وتكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة بحلول عام 2030؛

7.ب- توسيع البنية التحتية ورفع مستوى التكنولوجيا لتوريد خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية بحلول عام 2030.

23- تمثل الطاقة المستدامة الأساس الذي تقوم عليه عملية التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتعين إجراء تحليل موضوعي لهذا الهدف يركز على النقاط التالية:

- البند 7.1: يتفق هذا البند مع أهمية إتاحة خدمات الطاقة الحديثة في المناطق الريفية والنائية العربية، مع التركيز على اليمن والسودان، باعتبارهما يحتلان المرتبة الأدنى بين دول المنطقة العربية في معدلات الحصول على الطاقة؛

- البند 7.2: حددت جميع الدول العربية تقريباً أهدافها الخاصة بزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لديها. ومن أجل نشر استخدام الطاقة المتجددة في المنطقة العربية، ينبغي اعتماد سياسات خاصة بنقل تكنولوجيات الطاقة المتجددة الملائمة ذات الأولوية بالنسبة إلى الدول العربية؛ وتهيئة المناخ المؤاتي لجذب القطاع الخاص وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى هذا المجال؛ وتنمية القدرات الوطنية في مجالات الطاقة؛

- البند 7.3: يُعتبر تحسين كفاءة الطاقة في قطاعات الكهرباء والصناعة والنقل والبناء من أهم الإجراءات ذات المردود الإيجابي والسريع في قطاع الطاقة. فهو يؤدي إلى تعزيز الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد وتوفير الاستثمارات والمساهمة في الحد من الانبعاثات الضارة، وهو ما يعود بالنفع على الدول العربية عامة والدول النفطية خاصة. وحققت دول عربية كثيرة نجاحاً ملحوظاً في كفاءة الطاقة، وذلك على مستوى وضع الأهداف والتشريعات والأطر المؤسسية والخطط والبرامج وآليات التنفيذ، وذلك في مجالات التسخين الشمسي للمياه، ونشر استخدام المصابيح الموفرة للطاقة، وملصقات كفاءة الطاقة للأجهزة المنزلية، وكفاءة الطاقة في المباني، وبرامج ترشيد استخدام الطاقة في المباني الحكومية، والصناعة. ونتيجة لذلك، اكتسبت هذه الدول خبرات مميزة ودروساً يمكن أن تكتسبها الدول العربية الأخرى. ويمكن اقتراح مؤشرات خاصة بتطبيق إجراءات تحسين كفاءة الطاقة في كل قطاع، لاستخدامها في تقييم التقدم المحرز. ومن المقترح وضع استراتيجية ذات إطار زمني محدد من أجل تحديد الأولويات وآليات التنفيذ والمتابعة. ويهدف ذلك إلى تعزيز التعاون والتكامل العربيين في مجالات محددة في قطاع الطاقة تكون محل اهتمام مشترك وقيمة مضافة على المستويين الوطني والإقليمي. وينبغي أيضاً تعظيم الاستفادة من المبادرات الدولية والمنظمات الإقليمية العاملة في المنطقة، بما فيها المجلس الوزاري العربي للكهرباء والإسكوا والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

24- وبدأت عملية وضع الأهداف الإنمائية المستدامة مرحلة جديدة هامة على المستوى الفني. فقد بدأت المساعي لوضع مؤشرات أكثر دقة يمكن استخدامها عالمياً لتتبع الأهداف التي يقترحها الفريق العامل. وقد أُعدت قائمة أولية بمقترحات مؤشرات الطاقة، وذلك بالتعاون مع فريق الدعم الفني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشعبة الإحصاء في الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها. وتتضمن المقترحات الأولية ما يلي:

الغاية 7.1

(1) نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء (نسبة مئوية)؛
(2) نسبة السكان الذين يعتمدون بشكل أساسي على الوقود غير الصلب (نسبة مئوية)؛
(3) الحصة من دخل الأسرة التي تُنفق على الوقود والكهرباء (القدرة على تحمل التكاليف، نسبة مئوية)؛
(4) عدد الساعات في السنة التي تكون فيها الطاقة مقطوعة (الموثوقية).

الغاية 7.2

حصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي (نسبة مئوية).

الغاية 7.3

معدل التحسن في كثافة الطاقة (نسبة مئوية)، مُقاساً بالطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي وبمعادل القوة الشرائية.

23- وترتبط الطاقة ارتباطاً كبيراً بالقضايا المتصلة بالهدف الثاني عشر (الخاص بضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة) والثالث عشر (الخاص باتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره). وقد تضمنت الاستراتيجية العربية الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين ست مجالات، هي: الطاقة، وإدارة الموارد المائية، والإدارة السليمة للمخلفات، والتنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر، والتعليم وأساليب العيش المستدام، والسياحة المستدامة. وتُعتبر الطاقة، من حيث أنماط إنتاجها ونقلها واستهلاكها، من العوامل البارزة في قضايا البيئة وتغيّر المناخ، لما لها من تأثيرات سلبية مباشرة، خاصة نتيجة لاحتراق الوقود الأحفوري وحرق الفحم والخشب واستخدام الكيروسين داخل المنازل الريفية. وينبغي بذل مزيد من الجهود لتغيير الأنماط غير المستدامة للطاقة، من خلال تحسين كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة، وتعزيز استخدام أنواع وقود أكثر نظافة واستخدام تكنولوجيات متقدمة للوقود الأحفوري. ويهدف ذلك إلى تقليل الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية، وخفض معدل نضوب تلك الموارد إلى أدنى حد ممكن، وتخفيض التلوث والآثار البيئية الأخرى لقطاع الطاقة، وتشجيع استخدام تطبيقات الطاقة المتجددة في الريف، وتطبيق إجراءات كفاءة الطاقة في قطاع النقل.

24- والمطلوب من أعضاء اللجنة أخذ العلم بالتطورات الحاصلة فيما يتعلق بصياغة إطار عربي لخطة التنمية لما بعد 2015، والجهود الإقليمية المبذولة لبلورة موقف عربي موحد يعبّر عن شواغل المنطقة، والتباحث في المقترحات الأولية لمؤشرات الطاقة واقتراح التوصيات بشأن المواضيع المطروحة.

المرفق

أنشطة الإسكوا الرامية إلى تنفيذ مقررات مؤتمر ريو+20 ومتابعة تنفيذها

تتابع الإسكوا منذ صيف 2012 مقررات مؤتمر ريو+20 التي تهمّ المنطقة، وتستمر في التنسيق والتعاون مع مجموعة من الحكومات العربية ومنظمات الأمم المتحدة، ومع جامعة الدول العربية ولجانها المتخصصة، لاتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، ودعم قطاعات الطاقة والمياه والبيئة في المجالات المتعلقة بتغيّر المناخ، وتفعيل الأطر المؤسسية الإقليمية للتنمية المستدامة. وفي إطار هذه المتابعة، أعدّت الإسكوا الوثائق والتقارير التالية:

- تقرير حول متابعة نتائج مؤتمر ريو+20 قُدم إلى اللجنة الفنية في اجتماعها السابع (عمّان، 18-19 آذار/ مارس 2013)؛

- وثيقة حول المخرجات الرئيسية لمؤتمر ريو+20 وتأثيرها على التنمية المستدامة في المنطقة العربية، قُدمت إلى اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة – متابعة مؤتمر ريو+20 (دبي، 29-30 أيار/مايو 2013). وفي ختام المؤتمر اعتمد المشاركون "وثيقة دبي للتنفيذ الإقليمي العربي لمخرجات ريو+20" التي تضمنت مجموعة من التوصيات والأولويات المحددة للمنطقة العربية؛

- ورقة معلومات أساسية حول قضايا رئيسية ينبغي أن تتناولها أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام 2015 من منظور المنطقة العربية، قُدمت إلى اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي في دبي؛

- دليل حول مفاوضات تغيّر المناخ، قُدم عرض حول استخدامه في ورشة عمل تدريبية إقليمية حول تنمية قدرات البلدان العربية في مجال التفاوض بشأن تغيّر المناخ. ونظمت الأمانة التنفيذية للإسكوا هذه الورشة في عمّان، في الفترة 22-24 تشرين الأول/أكتوبر 2013، بالتعاون مع جامعة الدول العربية؛

- دراسة لتقييم السياسات الهادفة إلى تنمية قطاعات الإنتاج الخضراء وتحديد متطلبات تطويرها والفرص التي يمكن اكتسابها من خلال تنفيذ برامج رائدة في هذا المجال؛

- دراسة حول رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية، مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

- دراسة حول دور الطاقة المتجددة في الحد من تغيّر المناخ في منطقة الإسكوا؛

- ورقة بعنوان "أهداف التنمية المستدامة... منظور عربي" تقترح مجموعة من أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالمنطقة، قُدمت خلال المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة (عمّان، 2-4 نيسان/أبريل 2014)؛

- ورقة حقائق حول التكنولوجيات الخضراء في قطاع الطاقة من أجل الحد من تغيّر المناخ في منطقة الإسكوا، تموز/يوليو 2014).

وقدمت الإسكوا الدعم للدول الأعضاء على النحو التالي:

- تنظيم الاجتماع التشاوري المشترك للجنتي الموارد المائية والطاقة حول الترابط بين قطاعي المياه والطاقة في منطقة الإسكوا (بيروت، 27-28 حزيران/يونيو 2012)؛

- عقد ورشة عمل إقليمية حول الدروس والتحديات المتصلة بتنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية للتنمية المستدامة في البلدان التي تعاني من النزاعات (بيروت، 11-12 تموز/يوليو 2012)؛

- تنظيم ورشة عمل تدريبية إقليمية حول الأوجه التقنية لمشاريع الاستثمار في كفاءة الطاقة (تونس، 24-26 أيلول/سبتمبر 2012)، وذلك في إطار تنفيذ مشروع الترويج للاستثمار في كفاءة الطاقة للتخفيف من آثار تغيّر المناخ وتحقيق التنمية المستدامة؛

- تقديم تقرير إلى الدورة الرابعة عشرة للجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية في الوطن العربي (القاهرة، 30 أيلول/سبتمبر 2012)؛

- تنظيم ورشة عمل إقليمية لتنمية القدرات في مجال التفاوض في قضايا تغيّر المناخ للدول العربية (عمّان، 22-24 تشرين الأول/أكتوبر 2013)، بالتعاون مع جامعة الدول العربية؛

- المشاركة في الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (الدوحة، 26 تشرين الثاني/نوفمبر – 7 كانون الأول/ديسمبر 2012)؛

- تنظيم اجتماع للخبراء حول دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة في المنطقة العربية (الكويت، 6-7 تشرين الثاني/نوفمبر 2012)، بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت؛

- المشاركة في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة لبحث مرحلة ما بعد ريو+20 (بغداد، 24-25 كانون الأول/ديسمبر 2012)؛

- عقد اجتماع التنفيذ الإقليمي العربي للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة – متابعة مؤتمر ريو+20 (دبي، 29-30 أيار/مايو 2013)؛

- عقد اجتماع تشاوري للخبراء حول أهداف التنمية المستدامة (تونس، 18-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)؛

- تنظيم المؤتمر الإقليمي حول الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في الريف بمنطقة الإسكوا (الرباط، 26-28 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)، وذلك في إطار تنفيذ مشروع بناء القدرات للحد من تغيّر المناخ والتخفيف من وطأة الفقر في غربي آسيا؛

- تحديث مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعرضها على مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الاستثنائية في 14 و15 حزيران/يونيو 2014، الذي أقرّ إعادة تسمية المبادرة بالإطار الاستراتيجي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية؛

- العمل على وضع رؤية استثمارية وخارطة طريق إقليمية لفرص التحوّل نحو الاقتصاد الأخضر. وقد أقرّ مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة المنهجية المقترحة لإعداد خارطة الطريق، وذلك في دورته الرابعة والعشرين يومي 24 و25 كانون الأول/ديسمبر 2012؛

- المشاركة مع جامعة الدول العربية وجهات إقليمية أخرى في تنظيم المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (الغردقة، مصر، 18-19 حزيران/يونيو 2014)، وعقد جلسة عمل على هامش المنتدى حول الأطر التشريعية والمؤسسية وآليات التمويل المطلوبة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- المشاركة في تنظيم منتدى بيروت الخامس للطاقة في الفترة من 17 إلى 19 أيلول/سبتمبر 2014، وعقد جلسة عمل حول دور الطاقة المتجددة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية في أثنائه؛

- تمويل وتجهيز المركز التدريبي للطاقة المتجددة، الذي يرعاه مركز الأبحاث المتقدمة لتمكين المجتمعات في الجامعة الأميركية في بيروت، ويقع في إحدى المناطق الريفية في لبنان. وتقوم الإسكوا بذلك في إطار أنشطة

المشروع المموّل من حساب التنمية في الأمم المتحدة والهادف إلى بناء القدرات للتخفيف من تغيّر المناخ والحد من وطأة الفقر في غربي آسيا، الذي نفذته الإسكوا في الفترة من مارس/آذار 2011 إلى يونيو/حزيران 2014. وقد تم الإعلان عن إنجاز هذا المركز رسمياً في 27 حزيران/يونيو 2014، في مقر الجامعة الأميركية في بيروت. والهدف من إنشاء هذا المركز نشر التوعية بأهمية دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة في دول الإسكوا، وذلك من خلال دوره في بناء القدرات المحلية والإقليمية في نشر تطبيقات الطاقة المتجددة المناسبة للريف؛

- المشاركة مع مركز حفظ الطاقة اللبناني وجهات أخرى في تنظيم المؤتمر الدولي الثاني للطاقة المتجددة في الدول النامية في بيروت يومي 26 و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2014؛ وعقد جلسة عمل حول التكنولوجيات المناسبة لتنمية الريف العربي للبلدان الأعضاء في الإسكوا في أثناء المؤتمر؛

- إعداد مشروع حول الاستثمار في الطاقة المتجددة والسعي إلى تمويله في إطار مشاريع حساب التنمية لعام 2015؛

- في إطار المشاورات التي تقوم بها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015، وقع الأمناء التنفيذيون للجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والإسكوا، على بيان مشترك بشأن إعادة التأكيد على أدوار الأطراف المعنية في تعزيز سياسات الطاقة المستدامة والإسراع في التحوّل إلى الطاقة المستدامة. وقد وقعت اللجان الإقليمية على هذا البيان في اجتماع المنتدى الدولي الخامس حول الطاقة في خدمة التنمية المستدامة، الذي عُقد في تونس في الفترة من 4 إلى 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. وقد أشار البيان إلى مساعدة الأمم المتحدة للدول الأعضاء في جهودها الهادفة إلى تأمين خدمات الطاقة الحديثة من مصادر موثوقة ومستدامة وبسعر معقول، تجاوباً مع مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "الطاقة المستدامة للجميع". وأشار البيان إلى ضرورة تحسين كفاءة الطاقة في معظم البلدان، بما يسهم في تحقيق أمن الطاقة والحفاظ على البيئة، وضرورة إعادة النظر في سياسات الطاقة المتجددة لزيادة مساهمتها في توفير خدمات الطاقة الحديثة. وأكد على استعداد اللجان الإقليمية لمساعدة الدول الأعضاء في وضع خطط عمل لتأمين الطاقة المستدامة؛

- التعاون مع جامعة الدول العربية في تنظيم ندوة حول التلوث في قطاع الكهرباء في الدول العربية، وذلك في شرم الشيخ يومَي 15 و16 تشرين الأول/أكتوبر 2015؛

- تنظيم ورشة عمل حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة، وذلك في الأردن في الفترة من 4 إلى 6 حزيران/يونيو 2014؛

- تنظيم الاجتماع الإقليمي حول المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014 في القاهرة، وذلك في الفترة من 24 إلى 26 تموز/يوليو 2013؛

- تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى حول الأهداف التنموية للألفية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية: أجندة التنمية للمرأة ما بعد 2015، الفرص والتحديات (القاهرة، 23 شباط/فبراير 2014)؛

- تنظيم الاجتماع الأول للمنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة (عمّان، 2-4 نيسان/أبريل 2014)؛

- المشاركة في فعاليات الدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة في 20 أيلول/سبتمبر 2013، وفي الاجتماعين الأول والثاني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة اللذين عُقدا في نيويورك في أيلول/سبتمبر 2013 وتموز/يوليو 2014 على التوالي؛

- تنظيم نشاط جانبي على هامش الدورة الثانية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة، بعنوان "التكامل العربي: تغيير تحوّلي من أجل التنمية المستدامة"، وذلك في نيويورك في 1 تموز/يوليو 2014)؛

- عقد اجتماع تشاوري عربي حول إطار المتابعة لخطة التنمية لما بعد عام 2015 في تونس، يومَي 15 و16 أيلول/سبتمبر 2014؛

- تنظيم جلسة حول العدالة الاجتماعية واستخدام الموارد الطبيعية خلال الدورة الثامنة والعشرين للإسكوا، وذلك في تونس في 18 أيلول/سبتمبر 2014؛

- مناقشة أهداف التنمية المستدامة خلال اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي (كانون الأول/ديسمبر 2012 وتشرين الثاني/نوفمبر 2013 وكانون الأول/ديسمبر 2014)؛

- المشاركة في اجتماعات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الخاصة بأهداف التنمية في المنطقة العربية لما بعد عام 2015، وذلك في عمّان في نيسان/أبريل 2014؛ وشرم الشيخ في تشرين الأول/أكتوبر 2014؛ وشرم الشيخ في كانون الأول/ديسمبر 2014)؛

- المشاركة في الدورة السادسة والعشرين لمجلس الوزراء العربي المسؤولين عن شؤون البيئة (جدة، 8-10 تشرين الثاني/نوفمبر 2014)؛

- مواصلة تنفيذ المبادرة الإقليمية بشأن تقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية؛

- مواصلة تنفيذ مشروع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي حول التكيّف مع تغيّر المناخ في قطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

- مواصلة تنفيذ المشروع الهادف إلى تطوير قدرات البلدان العربية للتكيّف مع تغيّر المناخ باستخدام أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛

- مواصلة تنفيذ المشروع الهادف إلى بناء القدرات الوطنية لإدارة ندرة المياه والجفاف في غرب آسيا وشمال أفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وعدد من المنظمات.